



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



وزارة
الشؤون
الاجتماعية



ورشة عمل لاختبار أداة تدقيق/تقييم الثغرات في مدى مراعاة السياسات العامة للعدالة الاجتماعية تونس، 24-25 أيلول/سبتمبر 2020

المذكرة التوضيحية

1- خلفية تطوير أداة تقييم الثغرات في السياسات العامة المراعية للعدالة الاجتماعية في الدول العربية

يشكل تحقيق العدالة الاجتماعية هدفاً رئيسياً تسعى العديد من الدول العربية إلى تحقيقه منذ سنوات بغية تطوير وتحسين رفاهية السكان. في هذا السياق، استمرت المطالبة الملحة للحكومات العربية لكي تتبنى نماذج تنمية جديدة قادرة على معالجة تجليات اللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية بطريقة أفضل وأكثر نجاعة. وفي هذا الإطار، انتت أجندة 2030 للتنمية المستدامة لتعطي الأولوية لتحقيق المساواة كهدف مستقل وكقضية شاملة مرتبطة بشكل وثيق بتحقيق جميع الأهداف، لا سيما أن الحد من اللامساواة يشكل مفتاحاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

إلا أن السياسات العامة في الدول العربية تعاني من معوقات أساسية ومترابطة تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما في الدول ذات الإمكانيات الضعيفة وتلك التي تعاني من نزاعات أو تلك المتأثرة بها. وتتضمن هذه المعوقات: ضعف القدرات المؤسسية لمكافحة الفقر، وزيادة غير مسبوقه للامساواة والتهميش الاجتماعي، وغياب تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وضعف المنظور الحقوقي للتنمية، وغياب رؤية وطنية واضحة ومتكاملة وطويلة المدى، وغياب الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، وضعف المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار، وارتفاع نسب البطالة، وتدني مستويات الحماية الاجتماعية. وفي أغلب الأحيان، تتبعثر جهود تحقيق العدالة الاجتماعية بين جهات ومؤسسات حكومية مختلفة نتيجة غياب التنسيق الفعال والتكامل بين القطاعات المختلفة والاتساق في السياسات، ويتفاقم أثر المعوقات بسبب نقص الإحصاءات والبيانات ومحدودية المساحة والبيئة اللازمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة.

في ظل هذه المعوقات، إن تطوير آليات وأدوات لتقييم الثغرات في السياسات العامة وقياس مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية في البلدان العربية مسألة ضرورية وملحة خاصة مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة فيروس كورونا.

لماذا يتم تطوير هذه الأداة؟

تعمل الإسكوا بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني لبناء توافق في الآراء بشأن القيم والمبادئ والسياسات والمناهج والبرامج اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التركيز على ركانها الأربع أي المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة.

وعليه، أعدت الأمانة التنفيذية للإسكوا مجموعة غنية من المنتجات المعرفية والدلائل التدريبية التي تحتوي على برامج تهدف إلى بناء قدرات صانعي السياسات في الدول العربية وتحسين مهاراتهم في صياغة وتنفيذ خطط وسياسات قائمة على ركائز العدالة الاجتماعية. وتضم هذه الدلائل:

- ❖ دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات وضع الخطط والسياسات الإنمائية
- ❖ دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية
- ❖ دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية
- ❖ دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة
- ❖ دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي
- ❖ المنهج التدريبي لتعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار

ومن هنا، يأتي تطوير أداة لتقييم الثغرات المؤسسية في صياغة السياسات العامة المراعية للعدالة الاجتماعية في إطار:

❖ تنفيذ مشروع إقليمي بعنوان "تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في منطقة الإسكوا" والذي يهدف إلى تعزيز الكفاءات التقنية والاستراتيجية الضرورية لتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وإرساء مبادئ المساواة والمشاركة والحقوق والإنصاف ودمجها في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية،

❖ مواصلة تنفيذ برنامج التعاون الفني القائم بين وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية والإسكوا والذي انطلق منذ عام 2016، ومن ضمنه الاستجابة للطلب الذي تقدمت به الوزارة للإسكوا بشأن إعداد دراسة تشخيصية حول مدى تعميم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في سياساتها وخططها ومختلف البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها وتطوير مقياس/ بارومتر لقياس العدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات العامة.

ونتيجة لذلك، تقوم الإسكوا، بالتعاون الوثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية، بعدد من الإجراءات العملية الهادفة إلى تحديد الثغرات المتعلقة بتعميم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات الوطنية في الجمهورية التونسية.

في هذا السياق، تسعى الإسكوا إلى تطوير أداة لتقييم الثغرات في مدى مراعاة السياسات لمبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية ((Policy Gap Assessment Tool (PGAT))، تهدف إلى دعم الجمهورية التونسية وكافة الدول الأعضاء الأخرى في تحديد الفجوات القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، والاستناد إلى هذا التقييم لاقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات من خلال تبني خطوات عملية وملموسة لمعالجتها. سوف تستعرض هذه الأداة مبادئ ومواضيع العدالة الاجتماعية الرئيسية المتاحة في صيغة سهلة الاستخدام وتفاعلية ومتاحة للجميع، كما ستتضمن مجموعة من المعايير والمؤشرات العملية ذات الصلة.

وعليه، عمل فريق من قسم العدالة الاجتماعية في الإسكوا بالإضافة إلى مستشار مختص بالسياسات والإدارة العامة ومجموعة من الخبراء الحكوميين في الجمهورية التونسية على تحديد المعايير والمؤشرات التي ستعتمد لتطوير أداة التقييم وتحويلها إلى وسيلة تقييم عملية من خلال مراجعة سياسة عامة أو خطة قطاعية محددة في الجمهورية التونسية وقياس مدى تعميم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية فيها. ولتسهيل عملية

تطوير الأداة وتحديد الفجوات والثغرات، قام فريق العمل بمجموعة من الاستشارات او مجموعات العمل مع المعنيين من بعض القطاعات الحكومية في تونس لتحديد الأولويات التي يجب أن يتضمنها التقييم.

ما هي الأهداف الرئيسية للأداة؟

- ❖ تمكين المؤسسات الحكومية من التقييم الذاتي لقدراتها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات بطريقة تشاركية؛
- ❖ تزويد المؤسسات الحكومية بأداة ولوحة نتائج بصرية لتقييم مدى تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في سياساتها الوطنية والسماح لها باستخدام هذا التصنيف كمعيار لتحسين قدراتها على تصميم الخطط والسياسات؛
- ❖ بناءً على نتائج التقييم، تمكين المؤسسات الحكومية من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق وتذليل التحديات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.

ما هي الثغرات التي يمكن أن تحددها الأداة؟

- ❖ الثغرات المعرفية والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛
- ❖ ثغرات في بناء الإجماع حول خيارات السياسة العادلة والشاملة والقائمة على المساواة والمشاركة والحقوق؛
- ❖ نواقص داخل البيئة التمكينية / التنظيمية حيث تسير هذه العمليات، وبالتالي أهمية تقييم الثغرات في الأطر التشريعية والتنظيمية التي توجه هذه العمليات؛
- ❖ أوجه القصور في الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية التي تضمن تماسك وتنسيق السياسات.

ما هي النتائج التي ستساهم هذه الأداة في تحقيقها؟

بالاستناد إلى معايير ومؤشرات واضحة ومحددة، ستؤدي هذه الأداة العملية إلى نتائج ملموسة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

على المدى القصير والمباشر:

- ❖ تحديد مدى إدماج مبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية في السياسات والخطط والبرامج؛
- ❖ تشخيص ورصد الفجوات والثغرات التي تعيق عملية صياغة خطط وسياسات قائمة على مبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية، وتعرق تنفيذ برامج عملية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

على المدى المتوسط:

- ❖ تفعيل آليات التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات وتعزيز الشفافية والشمولية والمشاركة في عمليات تصميم السياسات وتنفيذها؛
- ❖ تحديد مجالات التدخل الأساسية اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات؛
- ❖ تبني خطوات عملية ولموسة لمعالجة هذه الثغرات.

على المدى الطويل:

- ❖ تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات رسم سياساتها وخططها وفي تنفيذ برامجها؛
- ❖ تحسين الوصول إلى المعلومات والقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات؛
- ❖ تعزيز القيادة والتوجيه وتعزيز التكامل والاتساق بين السياسات.

أين سيتم إطلاق واختبار الأداة؟

في المرحلة الأولى، سيتم اختبار وتطبيق هذه الأداة في الجمهورية التونسية (pays pilote) ولتأكيد أهميتها وقابليتها للتطبيق إذ أن الخطوات المرتبطة بتطوير آلية للتشخيص والتقييم تستجيب للطلب الذي تقدمت به وزارة الشؤون الاجتماعية لإعداد دراسة تشخيصية حول مدى تعميم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في سياساتها وخططها في بعض القطاعات المعنية (الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية، المشاركة والمساواة بين الجنسين، سوق العمل والتشغيل إلخ). وفي مرحلة لاحقة، ستخضع هذه الأداة إلى سلسلة من الاستعراضات النظرية والتشاورات على الصعيد الإقليمي، حيث سيتم عرضها ومناقشتها في اجتماع خبراء إقليمي يشارك به أبرز الخبراء وأصحاب المصلحة والأكاديميين المعنيين من المنطقة العربية. وفي مرحلة أخرى، ستستعرض الإسكوا هذه الأداة أمام الدول الأعضاء بهدف تبنيها وتعميم استخدامها كوسيلة عملية للتقييم الذاتي.

كيف سيتم عرض هذا التقييم؟

سيتم عرض نتائج التقييم خلال ورشة العمل من خلال حساب المؤشرات ومن ثم عرض النتائج عبر مقياس للعدالة الاجتماعية "بارومتر" (baromètre de la justice sociale). كما تسعى الإسكوا إلى توسيع نطاق استخدام كل من أداة التقييم و"البارومتر" في كافة الدول العربية عبر توفيرها على منصة إلكترونية يتمكن من خلالها صانعو السياسات وأصحاب المصلحة الوطنيين من القيام بهذا التقييم بشكل ذاتي ومستقل وتبعاً لخصوصيات وأولويات كل بلد واستخدام نتائجه لسد الثغرات وتصويب عمليات صناعة السياسات والخطط بما يحقق المزيد من العدالة الاجتماعية.

2- أهداف ورشة العمل

تنظم الإسكوا هذه الورشة بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية. تهدف ورشة العمل إلى إفساح المجال أمام ممثلي الجمهورية التونسية إلى اختبار أداة تقييم الثغرات في مدى مراعاة السياسات للعدالة الاجتماعية من خلال تطبيقها على إحدى السياسات المختارة، والنظر في مضمونها وهيكلتها ومدى ملائمة المنهجية المقترحة والأسئلة المطروحة (العامة والقطاعية) ضمن الأداة مع الموضوع الذي يتم تقييمه، والنظر في مدى فاعلية هذه الأسئلة في تحديد الثغرات في إدماج مبادئ ومفاهيم وركائز العدالة الاجتماعية في السياسات.

3- المشاركون

سيشارك في هذه الورشة ممثلين عن مختلف إدارات وزارة الشؤون الاجتماعية المسؤولين عن صياغة سياسات عامة مرتبطة بمبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية وعن تنفيذها على المستوى الوطني والمحلي، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارات وإدارات وطنية ومحلية أخرى وممثلون عن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

المعنيين بقضايا العدالة الاجتماعية. وبهدف مضاعفة وتوسيع الاستفادة من محتوى دليل استخدام الأداة والمواد التطبيقية ضمن الأداة، تقترح الإسكوا أن يتوفر لدى المشاركين في ورشة العمل مستوى جيد من المعرفة النظرية والعملية في مجال تطوير السياسات والبرامج الاجتماعية وتنفيذها.

4- المنهجية

سيتم تنفيذ الورشة بصيغتين متوازيتين. الأولى تشمل مشاركة فعلية لممثلي الجمهورية التونسية حيث سيجتمعون في قاعة اجتماعات في إحدى فنادق العاصمة تونس للمشاركة في أعمال هذه الورشة. وتجدر الإشارة إلى ضرورة احترام معايير السلامة (وضع قناع على الوجه) والتباعد الاجتماعي في ظل استمرار تفشي جائحة كوفيد-19. وتشمل الصيغة الثانية مشاركة افتراضية لميسري ورشة العمل (أي فريق عمل الإسكوا والمستشار) الذين سيجتمعون في قاعة اجتماعات في بيروت ويقوموا بتيسير جلسات عمل الورشة عن بعد. ومن المفترض ان يتم استخدام إحدى المنصات الإلكترونية الشائعة التي تتماشى مع متطلبات الورشة (مايكروسوفت تيمز على سبيل المثال). وسيتم الاتفاق بين الإسكوا ووزارة الشؤون الاجتماعية على المنصة الأنسب لذلك والقيام بالترتيبات والإجراءات اللازمة لتسهيل الترابط الإلكتروني وتوفير الاتصال عبر الانترنت والتجهيزات الضرورية في قاعة الاجتماع.

كما تعتمد ورشة العمل على منهجية تشاركية اختبارية. وهي تستند إلى المعارف العالمية وإلى تقنيات التدريب التي تتلاءم مع الظروف الوطنية لتونس وحاجات الكوادر العاملة في الشأن العام وخصوصاً في مجالات السياسات والبرامج الاجتماعية.

وتتميز هذه الورشة باعتماد أسلوب الحوار بين الميسرين والمشاركين من جهة، وبين المشاركين أنفسهم من جهة أخرى، وذلك بعيداً عن أنماط التلقين والمحاضرات التقليدية. وبالتالي، فهي تعتمد على: (1) حلقات نقاش، حول المسائل التي يطرحها المدرب/الميسر طالباً الحوار بشأنها ومقدمات المعلومات والأفكار حولها، والتوصل إلى توافق على مجموعة من الاستنتاجات التي ترسخ معطيات المعرفة والخبرة والقناعة لدى المشاركين؛ (2) مجموعات عمل للقيام بتمارين عملية، تستهدف تعزيز مبدأ الشراكة بين أفراد يمثلون جهات مختلفة في مناقشة المسائل المطروحة عبر الحوار وتبادل الخبرات وتنظيم المبادرات؛ و(3) إشراك المشاركين في الورشة في تقييم هيكلية ومحتوى الأداة التي يتم طرحها ومناقشتها، فضلاً عن كيفية استخدامها لمعرفة رأيهم حيال المنهجية المقترحة وملائمة الأسئلة التي يجب الإجابة عنها لاستكمال عملية التقييم وعددها ومضمونها ومدى تحقيقها لأهداف الأداة.

5- برنامج ورشة العمل

تمتد ورشة العمل على فترة يومين متتاليين حيث ينقسم اليوم الأول إلى ثلاث جلسات تدريبية، ومدتها الإجمالية 7 ساعات ونصف يتخللها استراحة قهوة صباحية وغداء، واليوم الثاني إلى جلستين تدريبيتين ومدتها الإجمالية 4 ساعات ونصف يتخللها استراحة قهوة، مع مراعاة المرونة في توقيت جلسات التدريب بناءً لمتطلبات عملية التدريب وتلاوماً مع طبيعة المواضيع المطروحة والأعمال التطبيقية ذات الصلة.

6- الوثائق ولغة ورشة العمل

ستقوم الإسكوا بإرسال دليل استخدام أداة التقييم وأي مواد أو وثائق مرجعية أخرى مرتبطة بالورشة عبر البريد الإلكتروني قبل أسبوع من تاريخ انعقاد الورشة لإتاحة الفرصة أمام المشاركين للاطلاع على محتوى الدليل والوثائق مسبقاً بهدف تسهيل عملية جمع المعلومات والتقييم خلال الورشة. تعتمد الورشة اللغة العربية في العرض والتدريب والمناقشات.

7- زمان ومكان انعقاد ورشة العمل

ستعقد ورشة العمل في الفترة من 24 إلى 25 أيلول/ سبتمبر 2020 في أحد فنادق مدينة تونس. وسيتم إفادة المشاركين بمزيد من المعلومات والتفاصيل حول اسم الفندق الذي سيتم اختياره في وقت لاحق.

8- المراسلات

لمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى توجيه المراسلات إلى السيدة منى بوشلغومة، رئيسة مصلحة بالإدارة العامة للنهوض الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية (mouna.bouchalghouma@social.gov.tn) مع نسخة إلى السيدة أنجلا سماره، باحثة اجتماعية في قسم العدالة الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (samaraa@un.org).